كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الإقتصاد السياسي
والتشريعات الإقتصادية

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكويت

(دراسة تحليلية)

الباحث

محمد فهد سعد أدبيس المطيري

العام الجامعي

٢٠٢٣/٢٠٢٤

مقدمة عامة

أولاً: موضوع البحث:

يعتبر مناخ الإســتثمار هو الوعاء الحقيقي والمؤشر على تقدم الحياة الاقتصادية ،وهو ما أدركت معه الدول النامية ضــرورة تهيئة المناخ الملائم لجذب الإستثمارات من خلال البحث عن الحلول اللازمة للتغلب على المعوقات التي تحول دون قيام ذلك الهدف وصــولا لتحقيق التنمية المســتدامة بإعتبارها الهدف الأســمى لتلك الدول ،ومن جانب أخر محاولة إيجاد حزمة من الضــمانات والحزافز لجذب الإستثمارات المباشرة والاقتصاد الكويتي يسعى بدوره لتحقيق تلك الأهداف .

لذا فإن الســياسة الإستثمارية في دولة الكويت تواجه جمله من التحديات تتعارض مع الرغبة الجادة في جذب المســتثمرين إليها ،وفي ظل التحولات والتغيرات الجذرية التي أصبح يشــهدها العالم أصبح هناك تغير كبير في خلق الاستراتيجيات الملائمة نحو جذب الإستثمارات وصــولا لتحقيق التنمية الاقتصــادية في دولة الكويت ومن هنا أخذت دولة الكويت تطمح في إيجاد المناخ الإســتثماري الملائم لجذب الإســتثمارات المباشرة لا سيما الأجنبية منها ،وذلك من خلال قانون هيئة تشــجيع الإســتثمار المباشــر رقم ١١٦لســنة ٢٠١٣ لدولة الكويت وتذليل المعوقات امام المستثمر الأجنبي .

ومن منطلق اهتمام دول الكويت بالبنيان القانوني (التشريعي واللائحي) ؛ والتطوير التنظيمي المناســب، والأخذ بقواعد وأســس منهجية واضحة نحو صياغته وإعداده ، والذي يمثل خارطة الطريقنحو المســار الأمثل في كافة مجالات العمل المؤســسي الذي يعتبر أهم مميزات وســمات رقي الدول وتقدمها؛ لتتولى مهمة إجراء مســح لكافة الأنظمة واللوائح الصــادرة عن الدولة، وذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالإستثمار والتوفيق بينها لتحقيق الهدف الأسمى وهو التنمية المستديمة.

ومن خلال موضــوع هذه الدراســة ســنحاول الإشارة إلى دور الإستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت، لتحقيق الهدف الأسمى نحو التنمية المستديمة.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشـــكلة الدراســـة في التســـاؤل التالي :هل نجح قانون تشجيع هيئة الإستثمار المباشـــر رقم ١١٦ لســـنة ٢٠١٣ في دولة الكويت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي ينبثق منه العديد من التساؤلات الفرعية وذلك على النحو التالي :

ما هي علاقة الاستثمار الاجنبي بالتنمية المستديمة ؟

وما هي إستراتيجية تحقيق التنمية المستديمة من خلال الإستثمار الأجنبي بدولة الكويت ؟

ما هي عقبات التنمية المستدامة بدولة الكويت ؟

ما هي أليات التغلب على عقبات التنمية المستدامة بدولة الكويت؟

ما هة دور الإستثمار الأجنبي في الطاقة المتجدةة وفي مجال الزراعة ؟

ثالثاً: هدف البحث:

لعل هدف البحث الأســـاســـي هوالتعرف على كيفية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإســـتثمار الاجنبي المباشـــر بدولة الكويت، والذي ينبثق منه العديد من الأهداف الفرعية وذلك على النحو التالي :

التعرف على علاقة الاستثمار الاجنبي بالتنمية المستديمة ؟

التعرف علي إســـتراتيجية التنمية المستديمة من خلال الإستثمار الأجنبي بدولة الكويت ؟

التعرف على الدور المنوط بالإســـتثمار الأجنبي نحو تحقيق التنمية المســـتديمة بدولة الكويت .

رابعاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الإســـتثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي الذي يمكن أن يؤديه هذا الإستثمار في تحقيق تنمية مستدامة لدولة الكويت.

خامساً: منهج البحث:

لقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي في عرضـــنا لأنواع الإســـتثمار المباشر في دولة الكويت ولمفهوم المنـــاخ الملائم لهذا الإســـتثمار مع إبراز بعض النظريات وأهم روادها في فلســـفة الإستثمار .

سادسا: تقسيم البحث:

نســـتعرض من خلال موضـــوعات هذه الدراسة مبحثين وخاتمة ، ونتناول في المبحث الأول منه علاقة الإســـتثمار الأجنبي بالتنمية المستديمة ومن خلال مطلبين نستعرض موضوعات ذلك المبحث ونبين في المطلب الأول منه دور الإســـتثمار الأجنبي و إقتصـــاديات التنمية المستديمة وفي لمطلب الثاني منه نتحدث عن دور الإســـتثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة المتجددة.،ثم نتناول في المبحث الثاني نســـتعرض من خلاله حالة التنمية المستدامة في دولة الكويت ،وذلك من خلـــال مطلبين نتناول في المطلب الأول منه تحديات التنمية المســـتديمة في دولة الكويت وأليات التغلب عليها ،ونتناول في المطلب الثاني منه متطلبات تحقيق التنمية المســـتديمة في دولة الكويت وعناصرها،ويلي ذلك الخاتمة **وتتضمن النتائج و التوصيات.**

وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول

علاقة الإستثمار الأجنبي بالتنمية المستديمة

نتناول من خلال هذا المبحث في مطلبين ما يلي :

المطلب الأول : دور الإستثمار الأجنبي و إقتصاديات التنمية المستديمة .

المطلب الثاني : دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة النووية والزراعة.

وذلك على النحو التالي :

المطلب الأول

دور الإستثمار الأجنبي وإقتصاديات التنمية المستديمة

نتناول من خلال هذا المطلب في فرعين ما يلي :

الفرع الأول : السلع الرأسمالية ودورها في التنمية المستديمة.

الفرع الثاني : أنواع السلع الرأسمالية المؤثرة في التنمية المستديمة.

وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

السلع الرأسمالية ودورها في التنمية المستديمة

من المؤكد أن إقتصـــاديات الســـوق الحرة حققت نتائج ،وثروات هائلة للرأسماليين، ولكن نتائجها لا تكاد تذكر بالنســـبة لباقي الســـكان، ولذلك نجد الكثير من الدول الغربية تعمل على تقليص الإنفاق الاجتماعي، والحد من خلق فرص العمل، والإســـتثمار في البنية الأســـاســـية، والتـــدريب على الوظائف، لأن الأثرياء في تلك الدول يدفعون المال الســـياســـي للتحكم في الســـياسات الاقتصادية لتصبح أحوالهم على خير ما يرام حتى لو كانت المجتمعات والأفراد من حولهم يتعرضـــون لمشـــاكل كبيرة ،كما نجد أن الحلول الكينزية والتي تعتمد في أسسها على المال الســـهل وعجز الميزانية الضـــخمة كانت أيضـــا بعيدة كل البعد عن تحقيق النتائج التي وعدت بها، فجربت حكومات عديدة الإنفاق التحفيزي بعد الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨ ،وفي نهاية المطاف ورغم هذا فقد فشـــل هذا الدعم القصير الأجل لسببين (١) ،والسبب الأول يتمثل

(١) أي انخفض قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الالتزام بسداد الديون، وارتفاع مخاطر الائتمان.

في إرتفاع ديون الحكومات ، والسبب الثاني يتمثل في إنخفاض تصنيفاتها الائتمانية، حتى أن الولايات المتحدة فقدت مكانتها الدائمة (٢) بالإضـــافة أن القطاع الخاص لم يســـتجب لزيادة الإستثمار في الأعمال التجارية وتوظيف العدد الكافي من العمال الجدد.

ومن ذلك يتبين أن المشـــكلة في إقتصـــاديات الســـوق الحرة متمثلة في عدم فهم طبيعة الإســـتثمار الحديث، حيث أصـــبحت الحاجة الى وجود أنواع من الإستثمارات تراعي القضايا المتعلقة بالتنمية المســـتدامة، فكان الإعتقاد الســـائد أن الإســـتثمار يقوده القطاع الخاص والذي يهدف لتحقيق الربح ،ولن يقدم المســـتثمر على شـــراء أصول رأسمالية ما لم يكن العائد على الإستثمار كافيا على الأقل لتغطية التكاليف ،ويتحقق هذا بسبب الضرائب والقيود التنظيمية (في نموذج الســـوق الحرة) ،أو لـــأن الطلـــب الكلي مرتفع (في النموذج الكنزي)، ومع هذا فإن اســـتثمارات القطاع الخاص اليوم تعتمد على استثمارات القطاع العام حيث تقوم الدولة بالإنفاق لشـــراء ســـلع اســـتثمارية ضرورية لإقامة مشاريع عامه تهدف إلى زيادة التكوين الرأسمالي وزيادة الطاقة الإنتاجية ،ولتحسين مستوى معيشة المواطن، والهدف من وراء أي استثمار عام هو المساهمة بأكبر قدر ممكن في زيادة الدخل القومي عن طريق الأجور والفائض الاجتماعي (٣)، أي أن العلـــاقة تكاملية بين القطاعين فما لم يســـتثمر القطاع العام، ويحكمه، فإن القطاع الخاص ســـوف يســـتمر في اكتناز أمواله أو إعادتها إلى المســـاهمين في هيئة أرباح أو إعادة الشراء.

الفرع الثاني

أنواع السلع الرأسمالية المؤثرة في التنمية المستديمة

توجد عدة أنواع من الســـلع الرأســـمالية والتي من شـــأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع (٤)، وتعتبر هذه الإستثمارات في الأصول الحقيقية فقط ما يترتب عليه

---

(٢) أي انخفض قدرة الولايات المتحدة الامريكية على الالتزام بسداد الديون، وارتفاع مخاطر الائتمان.

(٣) يقصـد بالفائض الاجتماعي: إجمالي القيمة المضـافة لنشـاط من قبل جميع أفراد المجتمع الذين يتأثرون بهذا النشاط. وهذا يشمل أولئك الذين يشاركون مباشرة في النشاط، وكذلك الأطراف الأخرى الذي قد تتأثر بشكل غير مباشر.

(٤) بابا، عبد القادر، ســياســة الإســتثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، مذكرة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤، ص ٣٩.

خلق منافع اقتصـــادية إضـــافية تزيد من ثروة المستثمر ومن ثم ثروة المجتمع [٥]وتشمل أنواع السلع الرأسمالية ما يلي:

١. رأس المال التجاري :

ويشتمل هذا النوع على المصانع والآلات ومعدات النقل وكافة أنواع الإستثمار التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق التكوين الرأســمالي في المجتمع وتتألف من استثمارات التجــديــد، والتوســـع والتحديث بالإضـــافة إلى أنظمة المعلومات المملوكة للشـــركات الخاصـــة،البنية الأساسية وتشمل الطرق والسكك الحديدية وشبكات الطاقة والمياه، وكابلات الألياف الضوئية، والمطارات، والموانئ البحرية [٦].

٢. رأس المال البشري:

ويتمثل هذا النوع في التعليم والمهارات (٧)وصـــحة القوى العاملة، وأصـــبح المورد البشـــري ودرجة كفاءته هو العامل الحاســـم لتحقيق التقدم، وقد أكد علماء الاقتصاد منذ وقت طويل على أهميـــة تنمية الموارد البشـــرية في تحقيق النمو الاقتصـــادي، فقد أكد Stewart على أهمية المعرفة وإمكانية توظيفها لتصـــبح رأس مال بحيث يتم اســـتثمارها بشكل أمثل، ويرى "الفرد مارشـــال" أن الإســـتثمار في العنصر البشري من أعلى أنواع رأس المال قيمة لأنه عن طريق العنصـــر البشـــري تتحول الثروات من مجرد كميـــات إلى طـــاقات تكنولوجية تحقق النمو الاقتصـــادي والتقدم للمجتمع(٨)، وفي زمن العولمة واقتصاد يعتمد ويقوم على المعرفة أصبح ينظر إلى الموارد البشـــرية كعنصر أساسي للقدرة التنافسية وهو عامل مساهم ومهم لمواجهة عصر المنافسة من خلال الكفاءات وتحسين جودة الخدمات، ويرى (John & Rodney) في دراســـة عام ١٩٩٩ "أن تزايد اعتماد المنظمات والشركات على زيادة فاعلية الموارد البشرية بشـــكل كبير من خلال الإســـتثمار في العنصر البشري كالتدريب والتعلم ورفع القدرات الذاتية لتحقيق الأداء المبتكرة (٩)، وتوصـــلت دراسة (ABUBAKAR, salisu) عام ٢٠١٢ إلى أن

---

(٥) حافظ فيصل، دور الإستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٨.

(6) Bhattacharyya Debarshi, Management Accounting, 2011, Dorling Kindersley, India, p744.

٧

(٨) مصدر سابق، استراتيجية إدارة المعرفة في منظمات الأعمال، ص ١٣٤.

(9) Teng-Chu Steve Chiu, The Impact of Human Resources Investment for Public Sectors, 2012, IPEDR vol.29, Singapore ,p 134.

تقييم الشركات وخاصة الخدمات منها يتم عن طريق أفضل قيمة محققة من خلال الإستثمار في العنصـــر البشـــري (١٠) ،بالإضافة إلى أفضل محاسبة للإنفاق على الموارد البشرية مثل تلك المتعلقة بالتدريب والتعليم والرعاية الاجتماعية والتوظيف والاختيار من خلال تحســـين جودتها وانتاجيتها. والاعتراف بالموارد البشـــرية كأصـــل من أصـــول الشركات الحقيقية لأن المعرفة وتنمية الموارد البشـــرية ذات أهمية كبيرة لمستقبل كافة أنواع الإستثمارات، في عصر الثورة الصـــناعية تميزت الثروة بأنها تزداد عبر استثمار الآلة بدل الإنسان، بينما في الاقتصاد المبنى على المعرفة نجد بأن الثروة تتولد من الإســـتثمار في المعرفة وخاصـــة بالقدرة على الاستفادة بشكل واسع من التكنولوجيا المتقدمة.

٣. رأس المال الفكري :

ويتمثل هذا النوع في المعرفة العلمية والتكنولوجيا الأســـاسية في المجتمع بحيث تشكل المعرفة المتزايدة والمتراكمة الثروة الحقيقية للاســـتثمارات ،وأصـــبحت معها المنافســـة الحقيقية بين الإســـتثمارات بل وبين الدول هي في محاولة بناء وتنمية رأس المال الفكري بكل الوســـائل الممكنة بحيث توفر هذه الإســـتثمارات خدمات كبيرة لبدء عملية الانتاج والدخول إلى اقتصـــاد مبني على المعرفة من خلال الاستفادة من رأس المال الفكري والاعتماد عليه في ذلك (١١).

٤. رأس المال الطبيعي:

ويتمثل هذا النوع في الأنظمة البيئية والموارد الأولية التي تدعم الزراعة والصحة والمدن.

٥. رأس المال الاجتماعي :

ويتمثل هذا النوع في الثقة المجتمعية التي تمكن التجارة والتمويل والحكومات من العمل بكفاءة وكل هذه الأنواع تلعب دوراً مميزاً.

ويتبين من خلال عرض أنواع رأس المال المشار إليها أنها تعمل بطريقة تكاملية فمن غير الممكن أن يحقق الإستثمار التجاري الربح في ظل غياب البنية الأساسية ورأس المال البشري، كما لا تستطيع الأسواق المالية أن تعمل إذا انعدمت الثقة التي تثمل في رأس المال الاجتماعي، كما أنه بدون رأس المال الطبيعي، بما في ذلك المناخ الآمن، والتربة الخصبة، والمياه المتاحة، والحماية من الفيضـــانات لذهبت أنواع رأس المال الأخرى أدراج الرياح بكل ســـهولة وما لم

(10) ABUBAKAR, salisu, CAPITALIZING HUMAN RESOURCE INVESTMENTS OF QUOTED SERVICE COMPANIES IN NIGERIA: A STUDYOF EXPERTS' PERCEPTION 2012, abu.edu, Nigeria, p 1.

(11) R. Venkata Subramani, Accounting for Investments, Equities, Futures and Options, 2011, John Wiley, Singapore, p 5.

تتوفر القدرة للجميع على الوصول إلى الإستثمارات العامة في رأس المال البشري، فسوف تقع المجتمعات فريسة لأشكال من التفاوت بين الناس في الدخل والثروة أي إننا في احتياج إلى إقتصاديات التنمية المستدامة الجديدة، حيث تروج الحكومات لأنماط جديدة من الإستثمار يعتمد على المسؤولية المشتركة بين القطاع الخاص والعام.

ومن خلال ذلك يتبين أن النمو الاقتصادي يعتبر مدخلًا لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهو بنفس الوقت يتوقف على تحقيق نمو واسع لحجم الإستثمارات ونوعية هذه الإستثمارات بحيث يتطلب النمو الاقتصادي تخصيص جزء من الناتج لبناء طاقات إنتاجية جديدة، كالإستثمار في الخدمات الصحية والتعليم والمواصلات ويتميز هذا الإستثمار بأنه عديم المرونة [١٢].

ومن هذا المنطلق تتبين أهمية الإستثمار نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة وخاصة الإستثمار الأجنبي يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في عملية التنمية المستدامة ،والتي يتم من خلالها دمج الإقتصاديات في عالم يتجه نحو العولمة عن طريق رؤوس الأموال والتكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات، والوصول إلى الأسواق الخارجية ،كما أنه يحفز الجانب التكنولوجي للإنتاج وبناء القدرات والابتكار وروح المبادرة داخل الاقتصاد المحلي [١٣].

غير أنه يجب أن يلاحظ من جانب أخر أنه قد تكون للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الأحيان آثار سلبية على البلد المضيف للاستثمار من خلال منافسته للصناعات المحلية، لذلك لابد من وجود مشاركة حقيقة بين القطاع العام وكافة أشكال الإستثمار الأخرى من أجل تحقيق الأهداف التنموية التي تحققها وتخلقها فرص الإستثمار في القطاعات المختلفة كالطاقة المتجددة والبديلة والمياه وادارة النفايات، والحد من انبعاث الغازات التي تسبب الاحتباس الحراري، والأسواق البيئية والغابات المستديمة والزراعة والمنتجات والمواد المستديمة.

وعقب الانتهاء من موضوعات ذلك المطلب نستعرض في المطلب التالي دور الإستثمار الأجنبي في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية و الزراعة كما يلي :

---

(١٢) الغدير حمود، العلاقة بين الإستثمار العام والإستثمار الخاص في إطار التنمية في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٤، ص ٢٨.

(13) UNCTAD, report 1996. P23.

المطلب الثاني

دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة النووية والزراعة

نستعرض من خلال موضوعات هذا المطلب من خلال فرعين كما يلي:

الفرع الأول : دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة النووية.

الفرع الثاني : دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الزراعة.

وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة النووية

تؤكد الدراســـات الصـــادرة عن الهيئات العلمية على الأهمية المتزايدة للطاقة النووية في تحقيق وتلبية احتياجات الدول من الطاقة وذلك لدورها في تقليل انبعاثات ثاني أكســيد الكربون غير أن صـــناعة الطاقة النووية في الحالة الراهنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تعاني من العديد من المشـــاكل ذات الصلة بالأمن السلامة ، ومن ناحية أخرى صعوبة انتشار هذه الطاقة على الصـــعيد العالمي بسبب التخوف من وجود مجموعة من العوامل والمتمثلة في (١٤):

١. تحويل المنشآت والمواد النووية "السلمية" لبرامج الأسلحة النووية السرية.

٢. سرقة واستخدام الإرهابيين للمواد النووية .

٣. المخاطر المحتملة للنشاط الإشعاعي .

٤. مخاطر النشاط المحتملة على الصحة العامة مع تسرب النفايات المشعة على المدى الطويل في مستودعات تحت الأرض.

إلـــا أنه و بالرغم من إمكانية وجود تلك المخاطر إلا أن الحاجة للطاقة النووية باتت أمراً ملحاً وخاصة في ظل التضاعف المتوقع للطلب على الطاقة في ٢٠٣٠ ،وزيادة النمو السكاني

(14) Thomas B. Cochran, and others, commercial nuclear power, nrdc, 2005, p 2.

والحاجة إلى المياه المحلاة من البحر التي تعتمد على محطات التحلية كثيفة اســـتهلاك الطاقة، وانتـــاج الهدرجين للنقل يحتاج إلى طاقة كهربائية عالية، وقد أدت زيادة الوعي بمخاطر وآثار ظاهرة الاحتباس الحراري ،وتغير المناخ إلى أدراك صـــناع القرار ووسائل الإعلام ضرورة و أهمية الاســـتعانة بمصـــادر الانبعاث المنخفضـــة للطاقة مثل الطاقة النووية، ومن هذا المنطلق تشـــير العديد من الدراســـات أن الطاقة النووية هي من أكثر التكنولوجيات الأســـاسية المتاحة فعـــاليـــة من حيث التكلفة، علاوة على خفض الانبعاثات الكربونية [١٥] ،بالإضـــافة إلى تأثير اليورانيوم بتقلبات الأسعار يكون محدود الأثر.

ومن هذه المعطيات يكون من المتوقع أن تصـــبح الطاقة النووية هي طاقة المســـتقبل بعد نفاذ البترول، كما أنه سيكون نشر التقنية النووية تحت إشراف الوكالة الذرية لطاقة النووية من أفضـــل الطرق للتغلب على احتكار الطاقة ،وبذات الوقت ضـــمان عملية الاستخدام السلمي لها ســـوف يؤدي إلى الحد من انتشـــار الأسلحة النووية ،ومن ناحية أخرى العمل على الإسهام في تطور البلدان، بالإضافة إلى أن الطاقة النووية تعتبر من إحدى تطلعات الدول للوفاء بالتزاماتها لإنتاج الكهرباء عن طريق مصـــادر بديلة [١٦] ،وبحسب التقديرات الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية فإن إجمالي توليد الطاقة النووية في العالم قد ارتفع عن مستويات عام ٢٠٠٥ بنسبة ٣٥% في عام ٢٠١٥ وسيصل الى ٧٠% عام ٢٠٣٠ [١٧].

وفي هذا الصدد نشير إلى أن المفاعلات النووية وحتى نهاية عام ١٩٧٠ وفرت ما يقارب من نســـبة ٥% من إنتاج الكهرباء في العالم إلا أنها اليوم أصبحت توفر مستويات أعلى بكثير من الكهرباء ما يقارب ١٦% من الإنتاج العالمي للكهرباء، ونشير إلى أن العديد من الدراسات تعمل على إدراج مساهمة الطاقة النووية كأحد الاهداف البديلة لتقليل الإشعاع [١٨].

ونخلص مما ســـبق أن الإستثمار في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية يمكن أن تحقق قفزات نوعية في الإنتاج والنمو وتحســـين شروط وظروف الإستثمار وتحسين البنية التحتية للاقتصاد في الدولة من أجل تحقيق التنمية المســـتدامة، بالإضـــافة إلى الإمكانيات الكبيرة التي يمكن أن تحققها تلك الطاقة.

الفرع الثاني

دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجا الزراعة

---

(١٥) jan willem, philp smith, and other, can nuclear power provide energy for future, oprit, 2002, p 1.

(١٦) International Energy Agency. World Energy Outlook 2007. November, Paris.

(١٧) U.S. Department of Energy International Energy Outlook 2006, Washington, DC: Energy Information Administration.

(١٨) http://www.world-nuclear.org

كان لتضـــخم أسعار المواد الغذائية وارتفاعها التأثير الكبير على الاقتصاد العالمي والسبب في ضـــعف وانخفاض معدلات التجارة الدولية في الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على الســـواء، بالإضافة لتأثيرها الكبير على المستهلكين من ذوي الدخول المنخفضة، مما دفع أكثر من أربعة وأربعون مليون شخص نحو الفقر المدقع في عامي ٢٠١١، و٢٠١٢ ،ومن المتوقع أن يصـــبح ســـكان العالم نحو تســـعة مليارات نسمة في عام ٢٠٥٠ وهذا ما يعني معه زيادة الطلب العالمي على الغذاء ،فمن المتوقع أن العالم ســـيحتاج إلى زيادة ٧٠% من إنتاج الغذاء لتلبية الزيادة الحقيقية، وفي هذا الإطار تقدر منظمة الصـــحة العالمية احتياجات الإســـتثمار في إنتاج الغذاء لتلبية الطلب عليه ستقدر بنحو مبلغ ٨٣ مليار دولار سنوياً [١٩].

ومن هذا المنطلق كان من المتعين أن تتضمن رؤية الزراعية المستديمة الأهداف الثلاثية للأمن الغذائي والاســـتدامة البيئية والفرص الاقتصـــادية والاهتمام بالحيازة الصغيرة حيث تبلغ ٨٥% من مزارعي العالم وينتجون ٧٠% من الغذاء العالمي وإن إدخال التكنولوجيا المحســـنة لدعم هذه المزارع الصغيرة تتطلب سياسات حكومية والتزامات حقيقة لاستبدال الممارسات الزراعية التي عاف عليها الزمن لتحقيق الجودة في الإنتاج الزراعي لمواجهة المستقبل وتحقيق استدامة الزراعة.

إن تحديث الحيازة الصغيرة، المزارعين الذين يعملون على أقل من هكتارين من الأراضي، وغالباً لم يتمكنوا من الحصـــول التدريب والتعليم، وعدم امتلاكهم الوعي التقني التي من شأنه أن يســـاعد على زيادة انتاجهم والدخل من خلال الحصـــول على البذور والتكنولوجيا الحديثة للزراعـــة، في حين أن التخزين المتخلف لمحـــاصـــيلهم والبنية التحتية يعيق من القدرة على الاستفادة من أسواق السلع العالمية [٢٠].

ويخسر الاقتصاد العالمي ما يعادل ثلث إمدادات العالم بالغذاء بسبب التالف من المحاصيل على مستوى التجزئة والمستهلك، ولكن جزءا كبيرا من التلف يحدث بعد الحصاد على مستوى المزرعـــة، وخاصـــة في البلدان النامية بســـبب وجود عدد من العوامل بما في ذلك عمليات الحصـــاد القـــديمة، والتخزين، والنقل وعدم وجود مرافق التبريد الكافية ولمعالجة هذا التالف الذي يشـــكل نســـبة كبيرة من الانتاج يتطلب إجراء مراجعة لنظم الزراعة واستثمار كبير في

---

(١٩) الشـرفات على جدوع ، التنمية الإقتصـادية في العالم العربي ،" الواقع – العوائق – سـبل النهوض "الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان، الاردن،٢٠١٠، ص ١١ ، ١٢ .

(٢٠) عزاوي أعمر ،إســـتراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر ،أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصـادية،كلية العلوم الإقتصـادية و علوم التيسـير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٥، ص ٨٦ .

البنية التحتية التي تشـــجع على الاســـتفادة من الطرق الحديثة في الزراعة من البزور حتى المستهلك [٢١].

ومن هذا المنطلق يمكن للحكومات أن تعمل على تحسين مستوى العائد عن طريق البحث العلمي والتكنولوجيا الحيوية من خلال تطوير البذور ذات الإنتاجية العالية، وتحســـين مغذيات التربة المعدنية، بالإضافة إلى إنشاء شبكات تعاونية تهدف إلى مساعدة صغار المزارعين على الوصـــول إلى رأس المال والأســـواق مع تجنب زيادة التكاليف الاقتصادية والتشغيلية لتوسيع قاعدة الأصـــول المملوكة مباشـــرة الخاصـــة بهم، بالإضافة إلى شراكة حقيقة بين القطاع العام والخاص من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة في تحقيق استدامة غذائية[٢٢].

ومن خلال ما ســـبق بيانه يري الباحث إن المشـــكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشـــكلة انخفاض حجم الإســـتثمارات، ويشكل الإستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور معظم الدول، حيث كان الإســـتثمار ولا يزال هو العامل الرئيســـي للنمو الاقتصـــادي والتنمية، في حال ســـاهمت الإســـتثمارات في الوصـــول إلى مستويات معيشية مرتفعة ويخلق أســـاسيات التنمية بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية، وأصبح مما لا شك فيه أهمية إدارة الســـياســـات الاقتصـــادية بصـــورة تســـمح بتشجيع الإستثمارات المحلية وتحسين مناخ الإستثمارات الأجنبية في إطار التنمية المستديمة.

ونخلص من خلال العرض السابق أن الإستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي حال في مقابل عائد متوقع حدوثه في المســـتقبل ،ويصـــبح هذا العائد المتوقع ممثلاً بثمن التضحية والانتظار طيلة فترة الإستثمار، ويساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية القديمة وتوسيع خيارات الحصول على طاقات إنتاجية جديدة.

ومما هو جدير بالإشـــارة في هذا الصدد الإلتفات لحقيقه هامة والمتمثلة في أن الإستثمار هو العنصـــر الـــأهم لكثير من العوامـــل والمحددات المؤثرة فيه، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات وتداخلها مع بعضها وتأثيرها على الإستثمار، حيث تعمل الدول على البحث عن تلك المحددات والعوامل التي تؤثر بالإســـتثمار بهدف زيادة فعالية العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي في الإستثمار والضغط على تلك التي تؤثر بشكل سلبي، للوصول إلى دور حقيق للاستثمار في تحريك النشـــاط الاقتصاد واستخدام الأمثل للموارد والطاقات والقدرات الكامنة للاقتصاد وتوفير الأموال اللازمة والضـــرورية لتحقيق التنمية، من خلال تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وتحسين جميع مؤشرات التنمية المستديمة.

---

(٢١) أبو الخير كمال حمدي ،إســـتراتيجيات التنمية الزراعية،مكتبة عيم شـــمس القاهرة ، مصـــر ،١٩٩٧ ، ص١٧٢.

(٢٢) القريشـــي محمد صـــالح تركي ، علم إقتصـــاد التنمية،الطبعة الأولى ،دار إثراء للنشـــر و التوزيع ،عمان ، الأردن،٢٠١٠،ص ٢٩٣ وما بعدها .

المبحث الثاني

حالة التنمية المستديمة في دولة الكويت

نستعرض من خلال موضوعات هذا المبحث في مطلبين ما يلي:

المطلب الأول : تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت وأليات التغلب عليها.

المطلب الثاني : متطلبات تحقيق التنمية المستديمة في دولة الكويت وعناصرها.

المطلب الأول

تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت وأليات التغلب عليها

نتناول من خلال موضوع تحديات التنمية المستديمة في فرعين ما يلي :

الفرع الأول: تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت.

الفرع الثاني: آليات التغلب على تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت.

وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت

لا شـــك أن الخطط التنموية [٢٣] في الدولة وســـياســـاتها ومشاريعها في سبيل الوصول لمســـتويات التنمية المســـتديمة ومعاييرها المتطلبة على المســـتوي الدولي ، يمكن ان تصادفها بعض العوائق و العقبـــات [٢٤]،ومن هـــذا المنطلق توجد جملة من المعوقات التي قد تعترض طريق عملية التنمية المستديمة، لعل من أبرزها [٢٥]:

أولاً: المعوقات السياسية:

وتتمثل المعوقات أو التحديات الســـياســـية في ضـــعف الانسجام بين النظام السياسي والنظم الإدارية المعمول بها، وغياب واقعية الســـياســـات المطروحة من قبل الفاعلين في عملية صنع الســـياسات ،وتفشي ظاهرة الفساد سواء على المستوى الإداري أو السياسي، واحتدام الصراع بين كل من السياسيين والمنفذين.

ثانيًا: المعوقات الاجتماعية:

وتتمثل تلك المعوقات في القصـــور في تهيئة المجتمع لتقبل تنفيذ الســـياسات العامة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المســـتدامة، ومحاولة بعض الفئات مقاومة ســـاســـات التغيير والإصـــلاح الإقتصادي ومحاولات عرقلتها لاعتبارات نفعية.

ثالثًا: المعوقات الإدارية:

وتتجسد تلك المعوقات فيما يلي :

١. النقص والقصور في الكفاءات الإدارية والطاقات البشرية المنفذة .
٢. عنصر التوقيت الذي قد لا يتناسب لتنفيذ سياسة ما مع الظروف والمتغيرات التي تمر بها البيئة المحيطة .
٣. القصور في عملية التخطيط والتوجيه والتنسيق والتنظيم .
٤. قلة الموارد المادية أو المالية المخصصة لعملية تنفيذ السياسات، المركزية .
٥. القصور في فعالية نظم المساءلة .

---

(٢٣) راجع: د.محمد عمر باطويح، د. فيصـــل حمد المناور، التخطيط النموي في دولة الكويت: التحديات وســـبل مواجهتها، الكويت، ٢٠٢٠، ص ٥٣.

(٢٤) راجع : د. سلوى شعراوي، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

(٢٥) راجع: د.سلوى شعراوي، المرجع السابق، ص ٢٣.

٦. ضـــعف نظم المعلومات، غياب عملية المتابعة، الغموض في توزيع الأدوار، مقاومة المنفذين.

هذا وتشـــير التقارير الرسمية بأن عملية تنفيذ الخطة التنموية في دولة الكويت تعاني من عديد من المعوقات التي تحول دون تنفيذها، وذلك لغياب الاســـتراتيجيات الخاصـــة لمختلف الجهات والقطاعات، فعلى ســـبيل المثال لم يكن هناك خطط اســـتراتيجية لقطاعات التعليم أو الصحة أو البنية التحتية، وغيرها يمكن ربطها بخطط التنمية [٢٦].

رابعًا: المعوقات الإدارية والمؤسسية [٢٧]:

وتتمثل تلك المعوقات فيما يلي:

١. تعدد الدورة المستندية .
٢. طول وبطء الإجراءات.
٣. تأخر الجهات المختصـــة بإصـــدار الموافقات والتراخيص مثل (بلدية الكويت، الهيئة العامة للبيئة، الكهرباء، مؤسسة البترول، ديوان المحاسبة، لجنة البيوت الاستشارية).
٤. تركز جزء كبير من المشروعات في المراحل التحضيرية.
٥. قصور في إنجاز المتطلبات المؤسسية للخطة الإنمائية.
٦. تأخر اعتماد بعض الهياكل المؤسسية.
٧. التأخير في طرح بعض المشروعات الهامة.

خامسًا: المعوقات المالية:

وتتمثل المعوقات المالية بدورها في:

١. تأخر اعتماد وربط الميزانية السنوية.

---

[٢٦] راجع: د.فيصـــل المناور، تقســـيم جاهزية الجهات الحكومية للتخطيط الاســـتراتيجي، دولة الكويت، دراســـة ميدانية، مجلة البحوث الإدارية، العدد ٢، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٧.

[٢٧] أنظر : التقارير الوطنية للتنافسـية الصـادر عن اللجنة الوطنية للتنافسـية- دولة الكويت، تقارير متابعة الخطة الإنمائية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، سنوات متعددة.

٢. رفض بعض المناقلات المطلوبة من جانب وزارة المالية.
٣. عدم توافر الميزانية اللازمة لبعض المشروعات.
٤. تقليص الميزانية المخصصة من جانب وزارة المالية .
٥. مشكلة المشروعات التي لم تبتدأ رغم وجود ميزانية لها.

سادسًا: المعوقات التشريعية:

وبدورها تشتمل على:

١. تأخر إنجاز وصدور جانب مهم من المتطلبات التشريعية للخطة الانمائية،.
٢. تأخر ردود إدارة الفتوى والتشريع حول مشروعات القوانين التي تنظر فيها.

سابعًا: المعوقات الفنية [٢٨]:

وتتمثل المعوقات الفنية فيما يلي :

١. تأخر مشروعات البنية التحتية المهمة.
٢. نقص الكوادر الفنية في مجالات طرح وترسية المشروعات وتأسيس الشركات.
٣. تأخر استلام المواقع المخصصة للمشروعات وعدم جاهزية بعضها إنشائيًا.
٤. تأخر وبطء وتعثر المقاولين وعدم التزامهم ببرنامج العمل المخطط، اســـتقطاع جزء من الأرض (الموقع) المخصصة للمشروع من جانب بلدية الكويت.

ثامنًا: المعوقات المتعلقة بمشاريع B.O.T [٢٩]:

تشتمل تلك المعوقات علي :

١. مشكلة الحصول على الأراضي وطول فترة تخصيصها.
٢. عدم حصر الأراضي من قبل بلدية الكويت وتعدد الجهات المرتبطة بذلك.
٣. عدم تفويض ممثلي الجهات لدى جهاز المبادرات لاتخاذ القرارات.

---

[٢٨] أنظر : التقارير الوطنية للتنافسية الصادر عن اللجنة الوطنية للتنافسية- دولة الكويت، تقارير متابعة الخطة الإنمائية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، سنوات متعددة.
[٢٩] أنظر : التقارير الوطنية للتنافسية الصادر عن اللجنة الوطنية للتنافسية- دولة الكويت، تقارير متابعة الخطة الإنمائية الصادرة عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في دولة الكويت، سنوات متعددة.

٤. تأخر عقود ومستندات الطرح لدى إدارة الفتوى والتشريع، إلغاء بعض المشروعات.

الفرع الثاني

آليات التغلب على تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت

أشـــارت الخطة الإنمائية في دولة الكويت إلى وجود بعض الآليات لمواجهة التحديات التي تواجه المشـــروعات التنموية [٣٠] التي تسعى لتحقيق التنمية المستديمة ، ومن تلك الأليات التنســـيق مع لجان مجلس الوزراء المختلفة والجهات ذات العلاقة، وتعزيز العلاقة بين الأمانة العـــامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وبعض الجهات المعنية بعملية المتابعة، ومنها ديوان المحـــاســـبة ولجان التخطيط والمتابعة داخل الجهات الحكومية، ومع أن الحكومة نجحت في خفض عدد المشـــروعات المتعثرة ورفع نســـبة إنجاز المشروعات التي تحركت في المرحلة التحضـــيرية إلى المرحلة التنفيذية، وزيادة التزام الجهات بالجداول الزمنية لإنجاز مشروعاتها بعد حل الكثير من التحديات خلال مرحلة التنفيذ التي اســـتدعى تدخل مجلس الوزراء والمجلس البلدي، وزيادة كفاءة الانفاق في مشـــروعات الخطة السنوية بشكل عام، إلا أن ذلك لا يعني أن التحـــديـــات القائمة في طريقها إلى الحل قريباً وفقًا لخطة زمنية مجدولة من قبل الجهات ذات العلاقة.

لذلك طرح البعض مقترحين لمواجهة التحديات التي تعرقل الخطط التنموية، ونستعرضهما على النحو التالي:

المقترح الأول: ضرورة التحول إلى التخطيط التأشيري ومتطلباته:

تبين من تجارب دول جنوب شـــرقي أسيا وجود نموذج ناجح وفعال لتحقيق إدارة تنموية قوية في أدائها ، حيث تم تعريف الدولة التنموية كدولة تركز على التنمية الاقتصـــادية ،وتتخذ التـــدابير اللـــازمة لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة، وقد قامت اليابان (وتبعتها عديد من دول جنوب شـــرقي آسيا) بانتهاج نموذجا يتسم بالتوجه الإنمائي التداخلي لتعميق التحول الاقتصادي والقطاع الخاص، على عكس الولايات المتحدة التي انتهجت نموذجا يتســـم بالتوجه التنظيمي الاشـــرافي، وفي كلا النموذجين هناك أنواع متفاوتة من العلاقات بين الدولة والقطاع الخاص،

---

[٣٠] راجع: د.محمد عمر باطويح، د. فيصل حمد المناور، المرجع السابق، ص ٦٠.

وهذه العلاقات تطورت في دول شـــرقي آســـيا في صور مختلفة للتدخل منها التي تمتلك فيها الدولة القطاع الإنتاجي (سنغافورة) على عكس حالة كوريا الجنوبية وماليزيا التي توجهت إلى دفع دور القطاع الخاص مسترشدة بتجربة اليابان [٣١].

وتقوم الدولة التنموية القوية بالتدخل بشـــكل مباشر في الاقتصاد من خلال وسائل متنوعة، وتتراوح هذه التدخلات بين تدخلات مباشـــرة على غرار تملك القطاعات الإنتاجية نفســـها أو تأشـــيريه غير مباشـــرة من خلال وضـــع الحوافز والدعم المختلف وبإنشـــاء المناطق الحرة والصناعية والمجمعات العلمية وبناء رأس مال بشري ذو نوعية أو جودة عالية وتحسين البنية التحتيـــة التقليـــدية والتقنية لتعزيز نمو الصـــناعات الجديدة،والحد من الاختلالات الناجمة عن التحولات في الإســـتثمار والأرباح من القطاعات التقليدية إلى الجديدة، ويتم توجيه الإستثمارات في القطاعات المستهدفة والتي يكون لها آثار تنموية عالية [٣٢].

ومن جـــانب آخر، ارتبطت ظاهرة الزيادة المطردة للتخطيط التأشـــيري بالدور المتنامي للقطاع الخاص الناجم عن تحســـين كفاءته الاقتصادية ،وزيادة إسهامه النسبي في الناتج المحلي الإجمالي والتوسع في تنفيذ التوجه نحو الخصخصة، وقد يؤدي ذلك إلى تناقص الأهمية النسبية للتخطيط التوجيهي، إلـــا أن هذا لا يعني تقليص دور الدور الدولة في إطار التخطيط التنموي، فسيظل هذا الدور ريادياً فيما يتعلق بالإشراف والرقابة والتوجيه من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى أهمية الاستمرار في تنفيذ الأنشطة المرتبطة بالبنية الأساسية التي تتسم بارتفاع الربحية الاجتماعية وانخفاض الربحية التجارية، وكذلك الاستمرار في الاسهام في تقديم الخدمات العامة الضـــرورية لرفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للمواطنين كالخدمات التعليمية والصـــحية والإسكانية. علما بأن هذه التطورات تؤثر على منهجية التخطيط التنموي [٣٣].

وبالنظر إلى منظومة التخطيط القائمة اليوم في دولة الكويت نجدها تعتمد بالأســـاس على وضـــع خطط تنموية وربطها بالموازنة العامة للدولة، وإلزام الجهات العامة باتخاذ الإجراءات

---

[٣١] راجع: د.رياض بن جليلي، وصـــالح العصـــفور، واقع ومســـتقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩، ص ٥٨.

[٣٢] راجع: د.فيصـــل المناور، دور الإصـــلاح المؤســـســـي في تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، ســـلســـلة قضـــايا إدارية، العدد ١٢، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٤٣.

[٣٣] راجع: د.عبد الله بن علي المرواني، تطور منهجية التخطيط التنموي ومؤســـســـاته – تجارب دولية وإقليمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٩، ص ٥٦.

اللازمة بشـــأنها فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات الحكومية، وهي بذلك لم تتمكن من ارساء قواعد التخطيط التأشـــيري واقتصرت عموماً على رصد ومتابعة الانفاق على المشروعات الحكومية في البنى التحتيـــة وغيرهـــا ممـــا حد من القدرة على مواجهة التحديات المختلفة لتنفيذ الخطط التنموية.

ولعـــل من أبرز ما تفتقده تجربة دولة الكويت التخطيطية للتحول من منهج التخطيط المركزي القائم على التركيز على الإســـتثمارات الحكومية إلى التخطيط التأشيري وتعزيز تجاوب القطاع الخاص لتعزيز دوره في الاقتصـــاد وتنويع القاعدة الإنتاجية، هو تحديد دقيق لمفهوم التخطيط التأشيري ومن ثم تحديد متطلباته الأساسية المؤسسية والفنية.

المقترح الثاني: نموذج التميز المؤسسي:

أثبتت الكثير من التجارب الدولية أن أهم وســـيلة لتجاوز التحديات التي تواجه مســـيرة التخطيط التنموي في أي مجتمع يمكن تجاوزها من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة القائمة في الكثير من دول العالم، حيث توجد عدد من نماذج التميز المؤســـسي المعتمدة في تلك الدول لتقييم مستوى أدائها، الأمر الذي يمكن تطبيقه في دولة الكويت، وذلك من خلال تصميم نموذج خاص بها يتم من خلاله تقييم مســـتوى أداء كافة المؤســـســـات العامة سنويا لمعرفة نقاط القوة والضـــعف، ويتم على أســـاس نتائج التقييم تقديم الجوائز للمؤسسات التي حققت نتائج متميزة، وفي الوقت ذاته تصـــحيح مســـار المؤسسات المتعثرة من خلال إجراء تغييرات هيكلية تنسجم وطبيعة التحدي القائم [٣٤].

وهذا التوجه قد يمثل مخرج مهم لمعالجة العديد من إشـــكاليات التنمية على مســـتوى كل مؤســـســـات الدولة دون استثناء، وهذا التوجه ينسجم بطبيعة الحال مع تطلعات رؤية الكويت ٢٠٣٥.

ونستخلص في ضوء ما سبق أهمية تبني نموذج للتميز المؤسسي لدولة الكويت، بحيث يتم تحديد أهدافه ومعاييره من قبل هيئة متخصـــصـــة وذلك بالاستفادة من التجارب الناجحة على مســـتوى الدول المتقدمة والدول العربية التي أخذت بهذا التوجه وماضيه فيه بنجاح ويحقق لها نتائج إيجابية لتصحيح مسيرة التخطيط التنموي فيها.

---

(٣٤) جع: د.محمد عمر باطويح، د. فيصل حمد المناور، المرجع السابق، ص ٦٦.

وبناء على ما ســبق، وعلى مضامين نموذج التمييز المؤسسي وتطوراته العمل على تبني عدد من السياسات التي تهدف إلى طرح عدد من المعالجات بشأن المنظومة التخطيطية وعملية تنفيذ المشاريع التنموية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اعتماد نموذج للتميز المؤســســي في دولة الكويت تســند مهامه واختصــاصاته لإحدى المؤســســات التي تقررها الحكومة يســتهدف الإصلاح المؤسسي ويعالج التحديات التي تعيق مسيرة التنمية في الكويت.

ثــانيًا: النهوض بالدور القيادي للحكومة، وإجراءات إصــلاحات إدارية تخص تعيين واختيار القيادات على مستوى مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة وفقًا لمعايير الكفاءة والأداء المؤسسي.

ثالثًا: تفعيل برنامج الإصــلاح المالي الشــامل الذي يتضمن ترشيد الانفاق ووقف الهدر المالي، وتنويع مصادر الدخل لتحقيق التوازنات المالية الضرورية لبناء تنمية شاملة ومستدامة وهو ما يعرف بكفاءة الإدارة المالية.

رابعًا: التعامل الصــارم مع متطلبات مكافحة الفساد بكافة أشكاله من خلال حوكمة المؤسسات العامة، وذلك باعتماد دليل للحوكمة من جهة، وتبني معايير الإصــلاح المؤسسي لقياس مستوى الأداء المتوازن وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب من جهة أخرى، ويتم ذلك باستحداث جهة مركزية لإدارة الاقتصاد من خلال هيكل مؤسسي متكامل لإدارة وتوجيه الاجهزة الاقتصادية والمالية.

خــامســًــا: الوقوف بحزم أمام التحديات والمعوقات التي تواجه الجهات الحكومية في تنفيذ المشروعات المدرجة في الخطة الإنمائية، لاسيما المتعثرة منها.

سادسًا: رفع مستوى التنسيق والتعاون المستمر بين مختلف الجهات ذات العلاقة بخطة التنمية، والعمل على تجاوز المعوقات التي مازالت عالقة، وهي في معظمها مجرد أعراف غير متعلقة بقانون أو قرارات.

ســابعًا: تدريب وتأهيل كوادر الدولة بالاعتماد على الإدارة المهنية والمحترفة في إدارة مختلف الأنشطة التنموية.

ثامنًا: التركيز على الإســتثمار في اقتصــاد المعرفة كأحد أهم مقومات النمو المستدام والتنمية الاقتصادية، وهو ما يجعل الاقتصاد الكويتي قادرًا على الانتقال إلى فئة الاقتصادات التي تعتمد على الابتكار والمبادرات والاختراعات، وبالتالي تحقق قيمة مضافة عالية.

تاسعاً: تبني سياسات تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لإطلاق الطاقات الابداعية، لكي تساهم في اصلاح الاقتصاد بشكل مبتكر، يؤدي إلى زيادة امكانات التنافسية ودفع النمو الاقتصادي.

عاشـــراً: تطوير بيئة الأعمال الكويتية وجعلها أكثر تنافســـية وأكثر سهولة ويسرا وتنقيتها من الفساد.

المطلب الثاني

متطلبات تحقيق التنمية المستديمة

في دولة الكويت وعناصرها

نتناول متطلبات تحقيق التنمية المستديمة من خلال فرعين كما يلي :

الفرع الأول: متطلبات تحقيق التنمية المستديمة.

الفرع الثاني: عناصر التنمية المستديمة.

وذلك على النحو التالي :

الفرع الأول

متطلبات تحقيق التنمية المستديمة

تتمثل متطلبات تخقيق التنمية المستديمة في الجوانب التالية:

أولا: الجانب الاقتصادي للتنمية المستديمة [٣٥]:

وتتجسد متطلبات الجانب الإقتصادي للتنمية المستديمة فيما يلي :

١- العمل على الحد من الإفراط في الاســـتهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، خاصـــة في الدول المتقدمة مما يعكس مســـتوى قياســـياً من الاســـتهلاك لدى الســـكان في الدول الصناعية مقابل نظيرتها في الدول النامية.

٢- العمل على الاســـتخدام العقلاني والأمثل للموارد الطبيعية ،وذلك بإيقاف تبديد الموارد من خلال أجراء تخفيضات لمستويات الاستهلاك المبددة للطاقة، عن طريق تغير أنماط

[٣٥] راجع: د.محمد ماهر، تقليل البطالة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص١٣٠.

الـــاســـتهلـــاك التي تهـــدد التنوع البيولوجي كاســـتهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

٣- العمل على معالجة مشكلات التلوث العالمي خاصة من طرف الدول المتقدمة باعتبارها المتســـببة وينســـب عالية، ولديها كافة في الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف.

٤- المســـاواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في المداخل ومكافحة ظاهرة البطالة خلال إتباع سياسات تشغيل فعالة.

٥- العمل على تحديد أولويات للإنفاق الحكومي والحد من الإنفاق العسكري [٣٦].

ثانيا :الجانب الاجتماعي للتنمية المستديمة:

وتتمثل متطلبات الجانب الإجتماعي للتنمية المستديمة فيما يلي :

١-التحكم في النمو الديمغرافي باعتبار هذا الأخير يحدث ضـــغوطًا حادة على الموارد وعلى قدرة الحكومات على توفير مختلف الخدمات.

٢-توزيع الســـكان بشكل متوازن بين مختلف المناطق حيث ان الاتجاهات الحالية تسعى إلى توسيع المناطق الحضرية كون تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية خطيرة، في حين تهدف التنمية المســـتديمة النهوض بالتنمية القروية للمســـاعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المـــدن، من خلـــال اتخاذ تدابير خاصـــة للإصـــلاح الزراعي واعتماد التكنولوجيا أحد من الآثار البيئة.

٣-العمل على توفير الأمن وتطوير قطاع التعليم والخدمات الصـــحية ومحاربة الجوع وتوفير الغذاء والقضاء على الفقر والأمية.

٤-العمل على لحد من ظاهرة البطالة من خلال توفير مناصب شغل في مختلف المجالات ســـواء لخرجين الجـــامعـــات أو لخريجي معاهد التكوين بالاعتماد على القطاع العام والخاص جنب الى جنب.

ثالثا :الجانب البيئي للتنمية المستديمة:

وتتجسد متطلبات الجانب البيئي للتنمية المستديمة فيما يلي :

---

[٣٦] راجع: د.محمد ماهر، تقليل البطالة، المرجع السابق ، ص١٣٠.

١-العمل على المحافظة على الأراضـــي الزراعية من التوســـع العمراني التصـــحر والـــانجراف، ولا يتأتى ذلك الانجراف ألا بالمحافظة على الغطاء النباتي والغابات من خلال عدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات.

٢-العمل على المحافظة على المياه الســطحية والجوفية وموارد المياه العذبة بما يضمن إمداد كاف ورفع كفاءة اســتخدام المياه في التنمية الزراعية والصــناعية والحضرية والريفية.

٣-العمل على حماية المناخ من الاحتباس الحراري بما يكفل عدم تغيير أنماط ســـقوط الإمطار والغطاء النباتي، وزيادة مســتوى سطح البحر وزيادة الأشعة فوق البنفسجية هــذا بغرض زيــادة فرص الأجيال القادمة للمحافظة على اســـتقرار المناخ والنظم الجغرافية والبيولوجية والفيزيائية (٣٧).

رابعا : الجانب التكنولوجي للتنمية المستديمة:

وتتمثل متطلبات الجانب التكنولوجي للتنمية المستديمة فيما يلي :

١- استعمال تكنولوجيات أنظف في كل المجالات لاسيما في المناطق الصناعية، خصوصاً في الدول النامية.

٢- العمل على تكثيف أنشـــطة البحث والتطوير من خلال اســـتعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتماد أساليب وطرق قابلة للبقاء والاستدامة.

٣- العمل على إشراك المنظمات الخاصة إلى جانب المنظمات العامة خصوصاً أن الأولى تعتمد وبشكل كبير للتكنولوجيات الحديثة.

٤- تطلــب التنمية المســـتديمة تعزيز تكوين قدرات في العلوم وتكنولوجيا والابتكار لرفع المستوى العلمي والمعرفة.

وبذلك تهدف التنمية المســـتديمة إلى تحقيق جملة من الأهداف من ضـــمنها القضـــاء على ظاهرة البطالة بإتباع الإجراءات السابقة الذكر (٣٨).

الفرع الثاني

(٣٧) راجع: د.نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣٨) راجع: د.رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية والايزو ١٤٠٠٠، دار الرضا للنشر، سوريا، الطبعة الأولى، سوريا، ٢٠٠١ ص، ٣٤.

عناصر التنمية المستديمة

أصـــبح من المؤكد أن التنمية المســـتديمة هي التي تصيغ اليوم الجزء الأكبر من السياسة التنموية المعاصـــرة فهي نظرية تجعل الإنســـان منطلقها وغايتها، وهي تنمية لا تولد فقط نمو اقتصـــاديًا لكنها توزع منافعه بالتســـاوي، وتعيد بناء بيئة التنمية المســـتديمة بدلًا من تدميرها، وهدفها ليس فقط الزيادة في الانتاج وإنما تمكين الإنســـان من العيش في حياة أفضـــل وأطول، وحاجات الإنسان ليس كلها مادية بل كذلك معنوية واجتماعية منها التعليم والثقافة وتوفر فرص لممارســـة النشـــاطات الخلاقة وحق المشاركة في تقرير الشؤون العامة وحق التعبير والحفاظ على البيئة للأجيال اللاحقة ،**وتقوم التنمية على أربعة عناصر أساسية هي:**

١- عنصر الإنتاجية (قدرة الإنسان على الإنتاج).

٢- عنصر المساواة (تكافؤ الفرص دون تميز).

٣- عنصـــر الاستدامة (عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة) سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو تلويث البيئة أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال.

٤- عنصـــر التمكين (التنمية تتم بالناس وليس من اجلهم فقط أي: (الناس الفاعلون) لذلك فإن التنمية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته فيصبح هدفا ووسيلة في آن واحد [٣٩].

ويتبين من ذلك العرض أن التنمية المســـتديمة تعمل على تطوير وســـائل اقتصادية جديدة تكون قادرة على تلبية احتياجات الحاضـــر وتتمتع باســـتدامة ذاتية على الأمد الطويل، خاصة بعدما اتضح أن الوسائل المستخدمة حاليًا في برامج حماية البيئة القائمة على استثمار قدر كبير من المال والجهد لم تعد مجدية نظراً لأن المجتمع الإنســـاني ذاته ينفق مبالغ وجهوداً أكبر في شـــركات ومشاريع تتسبب في إحداث تلك الإضرار. وهذا التناقض القائم في المجتمع الحديث يبين الرغبة في حماية البيئة واســـتمدتها وتمويل الشـــركات والبرامج المدمرة للبيئة في الوقت نفســـه هو الذي يفســـر سبب الحاجة الماسة لتطوير نسق جديد مستدام يتطلب أحداث تغييرات ثقافية واسعة فضلًا عن إصلاحات زراعية واقتصادية (٤٠).

---

[٣٩] راجع: د.رعد حسن الصرن، المرجع السابق، ص ٣٤.

[٤٠] راجع: د.رعد حسن الصرن، المرجع السابق، ص ٣٤.

ويشـــير الباحث في هذا الصـــدد إلى إن زيادة الدخل الفردي كان الهدف الأساسي للتنمية؛ غير أن ذلـــك الـــأمر لم يعد مقبولاً، حيث تخفي الأرقام الكلية أوجه التفاوت بين الفئات (٤١)، كما أن هناك أهداف أخرى لا تقل أهمية من جانب تحقيق التنمية المستديمة .

وفي هذا الصدد نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة ومدلولها :

١-مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

ويقيس هذا المؤشر مستوى الناتج الاقتصادي الإجمالي النسبي للسكان في بلد ما، وإن الأهمية الاقتصـــادية لهذا المؤشـــر تكون بتوضـــيح معدلات النمو الاقتصادي وتحديد مســـتوى الإنتاج الكلي وحجمه(٤٢)، فإنه لا يقيس مباشرة التنمية المستديمة وإنما هو مقياس مهم للغاية بالنســـبة للجوانب الاقتصادية والتنموية لها؛ على الرغم بأنه لا يأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية والبيئية للإنتاج.

٢-مؤشر الصادرات من السلع والخدمات إلى الواردات :

يهتم هذا المؤشـــر ببيان قدرة البلد على الاســـتيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التجارة ويزيد من القدرة والإنتاجية للاقتصاد في ظل المنافسة وزيادة الابتكار والمعرفة وتشجع على الانتشار، وتعبر عن درجة الانفتاح الاقتصادي (٤٣).

٣-مؤشر تغير نصيب الفرد من استهلاك الطاقة :

وهذا المؤشـــر يعني بقياس التقدم المحقق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع الوقود النظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطاقة، ولها أربع مؤشرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية مؤشراً على التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد.

٤-مؤشر رصيد الحساب الجاري :

ويهدف هذا المؤشـــر إلى بيان قيمة الحســـاب الجاري كنسبه مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وتدل هذه القيمة إذا كانت سالبة على أن البلد يكون في حالة مديونية، والعجز في الحســـاب الجاري يشـــير إلى وجود عدم اســـتقرار في الاقتصـــاد الكلي، والعجز

---

(٤١) الاسكوا، تطبيق مؤشرات التنمية المستديمة في بلدان الاسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠٠١، ص ١٠.

(42) Hervé Boulhol, Alain de Serres and Margit Molnar, The Contrib ution of Economic Geography to GDP per Capita, OECD Journal, 2008 p 2.

(1) Nikolaos Dritsakis, and others, THE MAIN DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION WITH GRANGER CAUSALITY ANALYSIS FOR GREECE, University of Macedonia, J EL, 2003, p 2.

المســـتمر يتطلب تحولاً في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادخار الخاص والعام وانخفاض قيمة سعر الصرف، وربما إعادة تقييم الالتزامات الخارجية.

٥- مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي يتمثل في قدرة البلد على تحمل الديون.

٦- مؤشـــر المساعدات الإنمائية المقدمة وتمثل مدى مساهمة البلد في إعانات التنمية على المستوى الإقليمي والدولي.

ويتبين من خلال المؤشـــرات الاقتصادية المتعددة و المتنوعة المشار إليها مدى قدرة الدولة على بناء قاعدة قوية لتحقيق التنمية المســـتديمة، ويعد مؤشـــر نصيب الفرد من الناتج المحلي GDP من أهم تلك المؤشـــرات، إذ أنه يعكس معدلات النمو الاقتصادي للبلد، وعلى الرغم من حاجة البلدان النامية ومنها الدول العربية إلى زيادة حجم الإســـتثمارات من أجل زيادة الطاقات الإنتاجية للمشـــاريع وتطوير التقنيات الإنتاجية بما يتلاءم والتقدم التكنولوجي، إلا أن تلك البلدان تعمل على تكوين رأس المال كنســـبة من حجم الناتج المحلي الإجمالي بشـــكل منخفض قياساً بالبلدان المتقدمة والصـــناعية، لذا يتطلب زيادة التخصصات الإستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية من اجل المنافسة الاقتصادية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.

الخـــــاتمة

تناولنا من خلال موضـــوعات هذه الدراســـة دور الإستثمار الأجنبي في تحقيق أهداف التنيمة المستدامة بدولة الكويت ، و**توصلنا من خلال تلك الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات كالتالي:**

أولاً: النتائج:

١- إن المشـــكلة الاقتصـــادية التي تواجه غالبية الدول النامية هي مشـــكلة انخفاض حجم الإستثمارات.

٢- يشـــكل الإستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور معظم الدول، حيث كان الإستثمار ولا يزال هو العامل الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، في حال ساهمت الإستثمارات

في الوصـــول إلى مســـتويات معيشية مرتفعة ويخلق أساسيات التنمية بالدول المتقدمة وحتى في بعض الدول النامية.

٣- أهمية إدارة السياسات الاقتصادية بصورة تسمح بتشجيع الإستثمارات المحلية وتحسين مناخ الإستثمارات الأجنبية في إطار التنمية المستديمة.

٤- الإســـتثمار يعني التضـــحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المســـتقبل ويصـــبح هذا العائد المتوقع ممثلاً بثمن التضـــحية والانتظار طيلة فترة الإســـتثمار، ويساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية القديمة وتوسيع خيارات الحصول على طاقات إنتاجية جديدة.

٥- الإســـتثمار هو عنصـــر حساس لكثير من العوامل والمحددات المؤثرة فيه، لذلك كان الـــإســـتثمار متقلب، وتعود هذه العوامل إلى طبيعة المحددات وتداخلها مع بعضـــها وتأثيرها على الإســـتثمار، حيث تعمل الدول على البحث عن تلك المحددات والعوامل التي تؤثر بـــالـــإســـتثمار بهدف زيادة فعالية العوامل التي تؤثر بشـــكل إيجابي في الإستثمار.

ثانياً: التوصيات والمقترحات :

١- يقترح الباحث تبني فكرة إنشاء مركز استشاري على غرار نموذج المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية، ويتوخى هذا المقترح تكليف المركز الاستشاري بأن يقدم إلى الدول المشورة القانونية بشأن قانون الإستثمار قبل نشوء المنازعات، وأن يعمل كمســـتشـــار قانوني لها عند نشوء منازعة، ويمكن للمركز الاستشاري أيضاً أن يساعد الدول في بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والدعم والمساعدة إلى البلدان النامية والأقل نموا بشـــأن التعامل مع قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بما يمكن تلك البلدان من تحســـين اســـتعدادها ومعالجتها وادارتها للمنازعات المتعلقة بالإســـتثمار الدولي والمشـــورة القانونية وخدمات دعم الدفاع القانوني بتكلفة منخفضة وخصوصاً للبلدان النامية والأقل نمواً وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- يوصـــي الباحث بانشـــاء إدارة استشارية متخصصة وممزوجة بين الخبرات المحلية والدولية داخل الهيئة لتلقي طلبات المســـتثمرين بحيث يعتمد عليها في اتخاذ القرار ، بدلًا من الاعتماد على المكاتب الاستشارية الخاصة.

٣- يقترح الباحث وضـــع خطط استراتيجية لتوفير عوامل وأسباب ترقية الشراكة خاصة مع الشـــركات الإســـتثمارية من أجل تحقيق مستوى نمو هام ومستمر مما يساعد على رفع الطلب الإجمالي.

قائمة المراجع

١. المراجع العربية:

أولاً: المراجع المتخصصة:

١. أبو الخير كمال حمدي ،إســـتراتيجيات التنمية الزراعية،مكتبة عيم شـــمس القاهرة ، مصر،١٩٩٧ .

٢. القريشـــي محمد صـــالح تركي ، علم إقتصـــاد التنمية،الطبعة الأولى ،دار إثراء للنشـــر و التوزيع ،عمان ، الأردن،٢٠١٠.
٣. الشـرفات على جدوع ، التنمية الإقتصـادية في العالم العربي ،" الواقع – العوائق – سـبل النهوض "الطبعة الأولى ، دار جليس الزمان، الاردن،٢٠١٠.
٤. رعد حسـن الصـرن، نظم الإدارة البيئية والأيزو ١٤٠٠٠، دار الرضـا للنشـر، الطبعة الأولى، سوريا، ٢٠٠١.
٥. د. محمد عمر باطويح، ود. فيصـــل حمد المناور، التخطيط التنموي في دولة الكويت، التحديات وسبل مواجهتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٢٠.
٦. د. محمد ماهر، تقليل البطالة، الدار الجامعية للطبع والنشـــر والتوزيع، الاســـكندرية، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٧. د. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٣.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه:

١- عزاوي أعمر ،إســـتراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة نخيل التمور في الجزائر ،أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصـادية،كلية العلوم الإقتصـادية و علوم التيسير ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، ٢٠٠٥.
٢-د.حمود الغدير، العلاقة بين الاســـتثمار العام والاســـتثمار الخاص في إطار التنمية في المملكة العربية السعودية، إطروحة دكتوراة جامعة الملك سعود،٢٠٠٤.

ثالثاً: مجلات ودوريات:

١-د. رياض بن جليلي، وصالح العصفور، واقع ومستقبل التخطيط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٩.
٢-د. عبد الله بن علي المرواني، تطور منهجي التخطيط التنموي ومؤســـساته، تجارب دولية وإقليمية مختارة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٩.
٣-د. فيصل حمد المناور، تقييم جاهزة الجهات الحكومية للتخطيط الاستراتيجي، دولة الكويت، دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإدارية، العدد ٢، القاهرة، ٢٠١٥.

٤- د. فيصـــل حمد المناور، د. عمر ملاعب، د. عبد الله يونس، نموذج مقترح لإصـــلاح المؤسسات العامة في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد ٢١، العدد ٢، يوليو، القاهرة، ٢٠١٩.
٥- د. ســـلوى شـــعراوي، تحليل الســـياســـات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستثمارات الإدارة العامة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٢. المراجع الأجنبية:

-ABUBAKAR, salisu, CAPITALIZING HUMAN RESOURCE INVESTMENTS OF QUOTED SERVICE COMPANIES IN NIGERIA: A STUDYOF EXPERTS' PERCEPTION 2012, abu.edu, Nigeria.
-Bhattacharyya Debashi, Management Accounting, 2011, Dorling Kindersley, India.
-Hervé Boulhol, Alain de Serres and Margit Molnar, The Contribution of Economic Geography to GDP per Capita, OECD Journal, 2008 .
International Energy Agency. World Energy Outlook 2007. November, Paris.
-jan willem, philp smith, and other, can nuclear power provide energy for future, oprit, 2002.
-Nikolaos Dritsakis, and others, THE MAIN DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH: AN EMPIRICAL INVESTIGATION WITH −GRANGER CAUSALITY ANALYSIS FOR GREECE, University of Macedonia, J EL, 2003.
-Virginia Sonntag-O'Brien, Eric Usher, Mobilising Finance For Renewable Energies, international conference of Renewable Energies, German, 2004.
-R. Venkata Subramani, Accounting for Investments, Equities, Futures and Options, 2011, John Wiley, Singapore.
-Teng-Chu Steve Chiu, The Impact of Human Resources Investment for Public Sectors, 2012, IPEDR vol.29, Singapore.
-Thomas B. Cochran, and others, commercial nuclear power, nrdc, 2005.
U.S. Department of Energy International Energy Outlook 2006, Washington, DC: Energy Information Administration.

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة عامة :	٢
موضوع البحث .	٢
مشكلة البحث.	٣
هدف البحث.	٣
أهميةالبحث.	٣
منهج البحث.	٤
تقسيم البحث .	٤
المبحث الأول: علاقة الإستثمار الأجنبي بالتنمية المستديمة.	٥
المطلب الأول : دورالإستثمار الأجنبي و إقتصاديات التنمية المستديمة .	٥
الفرع الأول: السلع الراسمالية ودورها في التنمية المستديمة	٥
الفرع الثاني: أنواع السلع الراسمالية المؤثرة في التنمية المستديمة	٦
المطلب الثاني :دور الإستثمار الأجنبي في تكنولوجيا الطاقة النووية والزراعة .	١٠
الفرع الأول: دور الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة النووية .	١٠
الفرع الثاني:دور الاستثمار في تكنولوجيا الزراعة .	١١
المبحث الثاني: حالة التنمية المستديمة في دولة الكويت ..	١٤
المطلب الأول : تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت وأليات التغلب عليها.	١٤
الفرع الأول: تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت	١٤
الفرع الثاني: أليات التغلب علي تحديات التنمية المستديمة في دولة الكويت	١٧
المطلب الثاني :متطلبات تحقيق التنمية المستديمة في دولة الكويت وعناصرها.	٢١
الفرع الأول: متطلبات تحقيق التنمية المستديمة	٢١
الفرع الثاني: عناصر التنمية المستديمة	٢٤
الخاتمة:	٢٧
النتائج:	٢٧
التوصيات:	٢٧
قائمة المراجع:	٢٩

الفهرس. | ٣٢